العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

البرلمان الجديد والأداء التشريعي

ميعاد الطائي

كلمة البرلمان مشتقة من لفظة فرنسية تعني الكلام (parliament) وله أسماء أخرى (الجمعية الوطنية،المجلس الوطني ،المجلس التشريعي) وهو عبارة عن مؤسسة تشريعية سياسية تكون مسؤولة عن سن القوانين والتشريعات في البلاد وهي أعلى سلطة تشريعية ظهرت في أوروبا في محاولة للوقوف بوجه التسلط والدكتاتوريات التي كانت تحاول الانفراد بالسلطة في أعقاب العديد من الثورات التي ظهرت على المشهد الأوروبي آنذاك، من خلال إيجاد قوانين وتشريعات تحافظ على سلامة المجتمع واستقرار نظامه السياسي الذي لم يتحقق إلا بوجود جهة تشريعية تضع نظاما قانونيا يخضع له الجميع ويؤمن بأن بناء البلد على أسس متينة يتوقف على احترام هذا القانون من اجل ذلك شهدت أوروبا ولادة برلمانات عديدة منها البرلمان البريطاني الذي ظهر كتجربة رائدة لاقت الكثير من النجاح وكان له صدى كبير لدى الكثير من الدول التي اقتبست التجربة من دون مراعاة الاختلاف بين الظروف المحيطة بالعملية الديمقراطية في إنكلترا وبين التي تمر بها تلك البلدان المقتبسة فتعرضت تجارب البعض منها للفشل لعدم توفر الشروط التي توفرت في العملية السياسية البريطانية.

وبمرور سريع على التجارب البرلمانية العراقية سنجد إن أول تجربة كانت في العهد الملكي وبالرغم من كل ما قيل عن هذه التجربة تبقى تطورا ايجابيا بالنسبة للفترة الزمنية التي عاصرتها هذه التجربة .

أما تجربة برلمان ١٩٨٠ المنتخب فلم تكن سوى مؤسسة حكومية يجلس فيها ممثلون للحكومة ومرشحون عنها يتم ترشيحهم عبر شروط مسبقة وتعقد الجلسات دائما تحت شعار (إذا قال صدام قال العراق) ..

ما يهمنا من التجارب العراقية هو التجربة الحالية في البرلمان العراقي المنتخب من قبل الشعب العراقي والذي جاء بعد سقوط النظام الدكتاتوري حيث وجد الشعب العراقي نفسه أمام حالة جديدة لم يألفها سابقا بعد تخلصه من نظام قمعي يتحكم بالدولة من خلال أجهزة أمنية ومخابراتية كبيرة جدا وقد اختفت كل هذه القيود بين ليلة وضحاها وتخلص العراق من القبضة الفولاذية التي كانت تحكم السيطرة عليه وجاء برلمان ٢٠٠٥ في محاولة إعادة بناء الدولة من خلال سن وتشريع القوانين التي يحتاجها البلد الذي خرج من حروب متتالية ببنية تحتية مدمرة وإنسان منهك اقتصاديا واجتماعيا يحتاج إلى قوانين جديدة تساعده على النهوض مجددا ..

نفس الحاجة التي تحدثنا عنها عند انبثاق البرلمان البريطاني لسن قوانين تساعد على حفظ واستقرار النظام السياسي والحفاظ على سلامة المجتمع.

كذلك جاءت الحاجة في العراق إلى سن القوانين والتشريعات المهمة للحفاظ على سلامة المجتمع والحفاظ على امن المواطن وضمان نجاح العملية السياسية ولكن ما حدث لم يكن كما خطط له والسبب هو إن الظروف التي رافقت ظهور البرلمان في بريطانيا وطبيعة تأسيسه وعمله تختلف عما هي في برلمان العراق الجديد حيث تحكمت فيه ممارسات خاطئة فرضت على المشهد البرلماني العراقي كان لها دور سلبي كبير في تعطيل عمل البرلمان والتقصير في واجباته التشريعية .ومنها المحاصصة التي فرضت نفسها على العملية السياسية في العراق والتي تعني الدفاع عن حصة حزبية في غياب الكفاءة ولقد تجسدت هذه الحالة المقيتة في التجربة البرلمانية السابقة وساهمت في عرقلة الكثير من التشريعات الوطنية المهمة والتي شهدت تصدي أشخاص للعمل في البرلمان كان كل همهم الدفاع عن أحزابهم وطائفتهم دون الالتفات لمصالح الشعب والوطن .ولقد شهدت جلسات البرلمان مناقشات علنية كشفت عن رفض كتل معينة لقوانين فيها المصلحة العامة وربطت التصويت عليها بالتصويت على قوانين أخرى تصب في مصالح فئوية تخدم أحزابهم كإطلاق سراح المعتقلين أو غيرها من القوانين التي تسببت في تعطيل التصويت على قوانين مهمة كالتصويت على الموازنة السنوية أو قوانين مهمة أخرى .الأمر الثاني الذي حصل في التجربة العراقية وكان له تأثير سلبي على أداء البرلمان هو غياب المعارضة على العكس من البرلمانات في الديمقراطية الأصيلة في العالم..

حيث غابت المراقبة الفعالة والبناءة عن عمل البرلمان وعمل الحكومة في العراق الأمر الذي ساهم أيضا في غياب الدور التشريعي المهم للبرلمان.ونتمنى أن نشاهد في برلماننا المقبل توفر كل الظروف المناسبة والتي تمنح البرلمان والبرلمانيين فضاء مناسبا لوضع التشريعات وسن القوانين التي تمس حياة المواطن العراقي من خلال الابتعاد عن المحاصصة والبحث عن المنافع الشخصية والوصول إلى حالة النضوج السياسي الذي ينظر إلى مصلحة الوطن ويجعلها فوق المصالح الأخرى ونتمنى من السياسيين وهم يتحاورون اليوم في تشكيل الحكومة أن يأخذوا كل هذا بنظر الاعتبار من اجل بناء بلد ديمقراطي ومؤسسات وطنية تعمل على خدمة هذا البلد

القضاء على الفقر من خلال تضييق الفوارق الطبقية

صبيح الحافظ

في تقرير متلفز بثته إحدى الفضائيات يظهر لنا ان كابسات النفايات الآلية والعائدة إلى أمانة بغداد وهي ترمي حمولتها في المنطقة المحددة نشاهد مجموعة كبيرة من الصبيان والشباب من كلا الجنسين بما فيهم عدد من النسوة الكبار يتسابقون فيما بينهم لنبش أكوام تلك النفايات وهم يفتشون عما يريدونه من العلب المعدنية وأكياس النايلون وقطع البلاستك وغيرها من المفيدات . حقيقة ان كل من شاهد هذا المشهد حتماً سيصاب بالغضب والألم والخجل المذل.

وفي مشهد أخر وفي وسط المدينة نرى جموع المتسولين وبائعي الأرصفة من الأطفال وكبار السن من النساء والرجال بمن فيهم أعداد كبيرة من الشباب الخريجين الذين لم تتح لهم فرصة التوظيف منتشرين في شوارع المدن.

وإذا ما ذهبنا الى الأسواق الشعبية لشراء محتويات السلة الغذائية اليومية سنرى صورة أخرى تتمثل بوجود عشرات الصبيان الصغار وهم يبيعون أكياس النايلون وآخرون مثلهم يدفعون العربات اليدوية لنقل مشتريات المتسوقين إلى بيوتهم ، فأن هؤلاء الأطفال تركوا المدرسة متسربين منها في سبيل حاجة أسرهم لأسباب المعيشة ومكافحة الفقر وهم غارقون فيه.

هذه بعض صور الفقر في بلد تضاء سماؤه ليلاً ونهاراً بالغاز والنفط ، فهل يعود هذا التناقض الى الأحداث التي تلت سقوط النظام السابق ؟ أم انه يعود الى حقبة تاريخية أبعد من ذلك ويعتقد بعض خبراء الاقتصاد ومن بينهم مناف الصائغ ، ان مشكلة الفقر في العراق ليست وليدة اليوم بل ان جذورها تمتد الى ما قبل عام ٢٠٠٣ ، ويعلل الصائغ ذلك بأن النظام السابق كان ينتهج سياسة اقتصادية خاطئة حيث اهدر مليارات الدولارات في شراء الاسلحة لاستعمالها في حروبه مع الجيران ، وأضاف الصائغ في تصريحات صحفية لوكالة الانباء الالمانية نرى العراق قد اعتمد على الثروة النفطية فقط واهمل تنمية القطاعات الاخرى كالصناعة والتجارة والزراعة ، وما ينتج عن ذلك من زيادة معدلات البطالة والفقر لانعدام فرص العمل ، هذا وبعد عام ٢٠٠٣ واجه العراق مشاكل جمة في مقدمتها انعدام الامن والاستقرار ودمار أجهز على ما تبقى من البنية التحتية أثرت بشدة على عملية تنشيط الاقتصاد العراقي بشكل سريع.

ويستمر الصائغ بالقول ان غياب الأطر والبرامج الاقتصادية الناجعة ارتفع عدد العراقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الى قرابة سبعة ملايين شخص ، وفق احدث إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وهذا الرقم يشكل نسبته (٢٣)بالمائة من العراقيين ، وهذا الأمر يشكل تحدياً حقيقياً أمام الحكومة العراقية ، وفي هذا الإطار يرى الصائغ ان من الضروري بناء ستراتيجية واضحة لمحاربة الفقر ،(تقوم على عدالة توزيع الثروات ورفع مستوى الدخل بشكل واضح وتحسين المستوى الصحي للفقراء وإيجاد حماية اجتماعية فعالة) ويختم الصائغ تصريحاته بقوله ان السبعة ملايين عراقي من الفقراء تحملوا الانتظار طويلاً حتى يخرج البلد من مأزقه السياسي الراهن ، وربما يجنون يوماً شيئاً مما يحترق في سماء بلادهم. ان معالجة أفة الفقر المتجذرة في العراق تنحصر في حزمة من القرارات منها إزالة الفوارق الطبقية او تضييقها على الأقل وذلك من خلال توزيع الثروات الوطنية بصورة متساوية وعادلة ، حيث نرى ان حصة الفرد العراقي من الناتج الوطني للطبقة الفقيرة تبلغ(٢)دولارين في اليوم الواحد يقابلها في الطبقات العليا أضعاف مضاعفة لا نستطيع تحديدها برقم معين ، ويتم معالجة هذه النقطة من خلال القضاء على البطالة وذلك بتوفير فرص عمل للخرجين ، مع إعادة النظر في الرواتب والمخصصات للوظائف العليا مع إلغاء الوزارات الزائدة مع دمج بعضها وذلك لتوفير ما يصرف عليها من رواتب وأثاث ومستلزمات أخرى، كالسيارات والأبنية وما شابه ذلك.

ومن الأمور التي تتطلبها أيضاً معالجة ازمة السكن التي تستنزف مدخولات الطبقة الفقيرة وكذلك معالجة الحالة الصحية للمواطنين وذلك بالإكثار من إنشاء المراكز الصحية والمستوصفات وخاصة في المناطق الريفية مع الأخذ بالقطاع التعليمي وذلك ببناء المدارس في الريف أيضاً مع توفير المعلمين والمستلزمات الأخرى مع تفعيل تطبيق قانون التعليم الإلزامي.

وأخيراً وليس أخراً ان معالجة أفة الفقر لم تكن ضمن مسؤولية الحكومة فقط وإنما تكون من مسؤولية منظمات ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً.

تحديات كبيرة أمام البرلمان القادم

حسين علي الحمداني

البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصا بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات.ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويتم اختيارهم عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية. ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر.ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين، أو إلغائها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.ويطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة مثل "مجلس النواب" – "المجلس التشريعي" – "مجلس الشعب" – "مجلس الأمة" أو الجمعية الوطنية.

وفي العراق يتكون مجلس النواب من ٣٢٥ نائب تمثل النساء فيه ٢٥٪ وهؤلاء جميعا يمثلون ٣٢ مليون مواطن عراقي بمختلف قومياتهم وأديانهم ، من هذا التعريف الشامل يمكننا القول بأن واجبات البرلمان العراقي الأساسية والتي وجد من أجلها تتمثل في تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها وتشكيل الحكومة ومراقبتها بما يؤمن رفاهية الشعب وتحقيق العدالة ومجلس النواب العراقي هو السلطة التشريعية وهي أحدى السلطات الثلاث التي تكون الدولة إلى جانب السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ويُقصَد بالسلطة التشريعية، تلك الهيئة التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس، داخل كيان الدولة وتتجه أنظمة الحكم ذات الطابع النيابي كما يتضح من الدستور العراقي من خلال المادة ٥٨ في تحديد اختصاصات مجلس النواب وإعطاء حق التشريع له بما لا يتعارض والدستور العراقي .

والعراق كما هو معروف لدى الجميع حديث العهد بالحياة البرلمانية رغم إنه كان من الرواد في هذا الميدان أبان العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ الا إن النظم الشمولية التي حكمت العراق قد غيبت هذه المفاهيم والأطر الدستورية لعقود طويلة وظل العراق تتحكم فيه قرارات فردية ودساتير مؤقتة وقرارات استبدادية منعت الحريات وصادرتها وقمعت كل ما يخالف فكر النظم الشمولية التي حكمت العراق ، هذا الوضع جعل البلد يتخبط في تجربته البرلمانية الأولى٢٠٠٦--٢٠١٠ التي أفرزت برلمان غير قادر على إدارة شؤون البلد بحكم الاصطفافات الطائفية والارتباطات الخارجية وانعدام الخبرة والممارسة السياسية وإتباع نظام القائمة المغلقة التي أفرزت نواب لا يمثلون الا أنفسهم وليست لديهم القاعدة الشعبية الكبيرة التي تؤهلهم لشغل هذا المنصب وغيرها من العوامل التي ساهمت في تشويه صورة البرلمان والغاية المتوخاة من قيامه وإنشائه ، وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ٧آذار ٢٠١٠ كانت نسبة المشاركة عالية مما يؤكد الرغبة الكبيرة لدى الشعب العراقي باختيار ممثليهم الذين يعبرون عنهم بالشكل الصحيح والقادرين على نقل هموم ومعاناة المواطنين وسن وتشريع القوانين الملائمة للبلد في كافة المجالات وأهمها بالتأكيد الجوانب الاقتصادية وتأهيل البنى التحتية والنهوض بالخدمات بالشكل المطلوب ، وبالتأكيد فان ما يريده المواطن العراقي قد عبر عنه من خلال المشاركة الفعالة والاندفاع العالي يوم الانتخابات ويمكننا أن نقول بان مسؤولية البرلمان القادم كبيرة جدا وما مطلوب منه من قبل الشعب كثير ، ولعل الأبرز من هذه المطاليب تتمثل في إيجاد الأرضية الثقافية والفكرية باجتثاث الإرهاب من جذوره لما يمثله هذا السلوك العدواني من خطر على البلد في جميع مفاصل الحياة وتفعيل المصالحة الوطنية بشكل جدي بعيدا عن الشعارات التي رفعت في مرحلة من المراحل وخبت بعد ذلك ، خاصة وان عهد البرلمان الحالي سيشهد الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من العراق مما يتطلب السعي الجاد والحثيث لبناء الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى وفق ضوابط وطنية بما يجعل هذه القوات مهيأة لاستلام كافة الملفات الأمنية في عموم البلاد، وهذه المهمة ليست مقتصرة على وزارتي الداخلية والدفاع بل هي من صميم عمل البرلمان العراقي عبر لجنة الأمن والدفاع ، والنظر إلى هذا الملف بعيدا عن التوافقات السياسية كما حصل في الكثير من القوانين التي شرعها البرلمان المنتهية ولايته والتي جاءت حسب (نظرية التوافق) التي سادت المرحلة السابقة . وان القضاء على الإرهاب كفيل بتحقيق الأرضية الملائمة والقوية لبناء دولة المؤسسات القائمة على أسس المواطنة، وأيضا يساهم هذا في تنفيذ البرامج الانتخابية التي وعد بها النائب جماهيره عبر القضاء على البطالة وخلق فرص العمل وتهيئة المشاريع الاستثمارية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للشعب سواء في الجوانب الصحية أو التربوية أو غيرها .

الحاجة للقوانين والتشريعات للقضاء على الإرهاب

سناء حسين الداودي

هناك تعريفات كثيرة للإرهاب لكنه كما جاء في المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ (هو كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية).

وفي تعريف آخر للإرهاب نجده فعلاً مذموماً ويحرم فعله وممارسته وهو من كبائر الذنوب ويستحق مرتكبه العقوبة والذم وهو يكون على مستوى الدول والجماعات والأفراد وحقيقته الاعتداء على الآمنين بالسطو والقتل والخطف من قبل عصابات أو أفراد بسلب الأموال والممتلكات والاعتداء على الحرمات وقطع الطرق والتسلط على الشعوب من قبل الحكام الظلمة من كبت الحريات وتكميم الأفواه ونحو ذلك...

وجريمة الحادي عشر من سبتمبر تعد واحدة من العمليات الإرهابية والجرائم التي ارتكبت بحق الإنسانية حيث راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠٠ إنسان في آن واحد ينتمون إلى أكثر من أربعين بلدا من بلدان العالم .. وقد تغيرت الكثير من القوانين بسبب هذه الجريمة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفي كثير من دول العالم بسبب الإرهاب وما تنفذه المجاميع الإرهابية. حيث وضعت القوانين الجديدة لحماية شعوب تلك البلدان من خطر الإرهاب الذي بات يهدد الجميع. علما إن الدول التي تعرضت للإرهاب تجاوزت (٥٠) دولة والدول التي أعدت تشريعات لمكافحة الإرهاب تجاوزت (٦٠) دولة... وبعد هذه الحادثة انتقلت ساحة المواجهة بين الدول المناهضة للإرهاب وبين القاعدة إلى الدول العربية والإسلامية وشهدت أكثر من دولة تلك المواجهات مثل أفغانستان والعراق ولبنان ودول أخرى دفعت شعوبها ثمنا غاليا من جراء تلك المواجهات. ومثلما قامت الدول الغربية بتشريع القوانين التي تحمي شعوبها من خطر الإرهاب فان على الدول العربية والإسلامية التي تتعرض للأعمال الإرهابية ومنها العراق أن تسعى لتشريع مثل هذه القوانين في محاولة للتضييق على النشاطات الإرهابية وتقليص المساحة التي يتحرك فيها الإرهابيون. ويعد العراق الأكثر تضررا من الإرهاب والمجاميع الإرهابية التي نفذت مئات العمليات واستهدفت العراقيين في جميع المحافظات العراقية حيث قدم الشعب العراقي الكثير من التضحيات في مواجهة الإرهاب القادم إليه من الخارج الذي ينفذ أجندات خارجية تساندها مخططات ورغبات داخلية تحاول إفشال العملية السياسية في العراق بأية طريقة وأي ثمن. من هنا تتولد الحاجة إلى سن القوانين والتشريعات التي تحمي المواطن العراقي من هذا الخطر الكبير وهذا يقع على عاتق الدولة، ولقد أصدرت الجمعية العراقية قوانين عديدة ضمن قانون مكافحة الإرهاب لكن فقرات عديدة من هذا القانون لم يتم تطبيقها وبقيت مثار جدل بسبب التدخلات السياسية من بعض قادة الكتل السياسية العراقية أحيانا وبسبب ما يسميه العراقيون بالصفقات السياسية التي أطلق بسببها سراح مئات ممن شاركوا بشكل او بآخر بعمليات لها علاقة بالإرهاب وهنا يتساءل العراقيون عن جدوى قانون مكافحة الإرهاب وعدم تطبيقه وهل يمكن للحكومة العراقية أن تستفيد من القوانين الدولية الجديدة لمكافحة الإرهاب فتقوم بتقديم الشكاوى إلى المحاكم الدولية ضد الدول التي تساعد الإرهاب في دخوله وتمويله ودعمه بكل ما يحتاج لتنفيذ مخططاته في العراق. ومطاردة الأشخاص الذين يقيمون في الخارج ويدعمون العمليات التي تستهدف المواطنين في أسواقهم ومساجدهم الآمنة.

نتمنى على الحكومة الجديدة والبرلمان القادم ان يعمل على تشريع وتفعيل القوانين والتصويت عليها وتطبيقها على الجميع دون استثناءات والعمل على حماية المواطنين الذين ساهموا بإيصال أعضاء الحكومة والبرلمان إلى مناصبهم من خلال مشاركتهم في الانتخابات وتحديهم للإرهاب والمخاطرة بحياتهم ومن اجل ذلك صار على الحكومة والبرلمان رد الجميل وتشريع القوانين التي تحمي شعباً يستحق الحياة.